القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير
"مفاهيم وتطبيقات"

د. دوكوري ماسيري
الأستاذ المشارك بكلية اللغات
جامعة المدينة العالمية – ماليزيا

المقدمة

"القياس" (Analogy) عملية ذهنية فطرية، يقوم بها الإنسان ليتمكن من التعبير عن أغراضه وأحاسيسه، وما يخالج ضميره من معانٍ، ولما كانت تلك الأغراض والمعاني تتطور وتتجدد بالاستمرار مع مرور الأيام –إلى درجة يصعب معها العد والحصر– عجز السماع أو النقل عن الوالدين والمجتمع عن اكتساب اللغة والإحاطة بها؛ فاضطر الإنسان إلى أن يُشْرِكَ معه عقلَه "الحدس" في عملية الكسب، عن طريق بناء ما لم يدركه بواسطة حاسة السمع على ما أدركه بها؛ فكان القياس –بذلك– ضروريًّا في حياة اللغة ونمائها وبقائها صامدة في تلبية حاجة الإنسان.

ومن هنا أصبحت دراسة عملية القياس ذات شأو كبير في الدراسات اللغوية عند الهنود والإغريق والعرب منذ قديم الزمن، وكانت كذلك من أهم كائز الدرس اللغوي المعاصر لدى علماء علم اللغة الحديث.

وتظهر قيمة القياس في الدرس اللساني جليَّةً عندما نحاول دراسة تلك النظريات الكلاسيكية في ثوبها الجديد المنبثق من النظريات اللسانية الوصفية المعاصرة؛ ومن هنا أحببت أن أدلو بدلوي بالإسهام في إجراء دراسة مقارنة في نظريات القياس وتطبيقها بين نحاة العرب، وبين رائد المدرسة الوصفية "فرديناند دي سوسير" التي تعدّ هي أساس مدارس علم اللغة الغربية، ومنطلق جميع نظرياتها المعاصرة، فمحاولة إقامة دراسة مقارنة بين هاتين المدرسيتين (العربية) و(الغربية) من ضمن الجهود التي أرنو إليها من أجل كشف الغطاء عن قوة التراث اللغوي العربي، وصمودها عبر الزمان،

ومن هذا المنطلق قسمت البحث إلى ثلاثة فصول؛ على النحو التالي:

الفصل الأول: مفهوم القياس في الدرس اللغوي:

١. نشأة القياس.

٢. أبعاد القياس.

٣. ضوابط القياس.

الفصل الثاني: تطبيقات القياس في الدرس اللغوي:

١. مناهج تطبيق القياس.

٢. مجالات تطبيق القياس.

٣. القياس والاطراد.

الفصل الثالث: نتيجة المقارنة بين العرب والغرب:

١. نتيجة مقارنة مفهوم القياس.

٢. نتيجة مقارنة في تطبيقات القياس.

٣. أسئلة المناقشة.

٤. تحليل النتيجة.

الفصل الأول: القياس بين العرب والغرب

١. نشأة القياس في الدرس اللغوي:

١.١ نشأة القياس قبل العرب:

ظهر القياس في بساط البحث اللغوي عند الإغريق منذ قديم الزمن؛ نتيجةً لطبيعة اللغة وعلاقتها بالفكر؛ التي توضح منزلة القياس في حياة اللغة ونمائها وبقائها وفي تلبية حاجات الإنسان؛ فصارت دراسة عملية القياس -بسبب ذلك- ذات شأوٍ كبيرٍ في الدراسات اللغوية؛ وأصبحت من أهم الركائز التي قامت عليها تلك الدراسات منذ الأزمنة الغابرة، ولا أدلّ على ذلك من ذلكم الصراع الذي انْدَلَعَتْ نيرانه حوالي القرن الثاني قبل الميلاد، واستمر طويلًا بين مؤسسي النحو التقليدي الإغريقي، وكان النضال فيما يتعلق باستقامة اللغة وسلامتها، أو عدم سلامتها؛ فَتَوَلَّدَ من ذلك اتجاهان:

- اتجاه يقول بالقياس "Analogist"؛ وأنَّ اللغة منتظمة ومطردة؛ لأنها نظام وضعيّ.
- واتجاه معاكس لذلك يتجه نحوَ منهج السماع **أو** (**الشذوذ**) "Anomalies": ويرى أن الاطّراد في اللغة لا يشكل إلا جزءًا بسيطًا؛ لأنها فطرة إنسانية(١).

وتَجدر الإشارةُ هنا إلى أنَّ كلا الاتجاهين لا ينكران مطلق "**القياس**"، وإنما محل النزاع بينهم كان كامنًا في طبيعة الاطّراد في اللغة، وهل يوجد الاطّراد الظاهر في اللغة؟ أو الشذوذ؟ وأين يتمثلان؟. وللرد على تلك الاستفسارات ظهر اتجاهٌ ثالثٌ يدعو إلى الجمع بين

---

(١) ينظر: د. عبد الرحمن أيوب، **اللغة والتطور** (القاهرة - مصر: مطبعة الكيلاني ط١، ١٩٦٩م)، ص١٠-١١، ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات** (دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء - المغرب)، ص٥٢-٥٥، ود. أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب** (القاهرة - مصر: عالم الكتب، ط٦، ١٩٨٨م)، ص٤٦-٤٧، و د. عبده الراجحي **النحو العربي والدرس الحديث** (بيروت - لبنان: دار النهضة العربية، ط١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ص٦٢-٦٣.

الاتجاهين القديمين؛ معترفًا بدور القياس والسماع معًا[١].

٢.١ نشأة القياس عند العرب:

زامنت نشأة القياس عند لغويي العرب مرحلةَ وضع الدراسات اللغوية وتكوينها؛ فكانت مصاحبةً لنشأة النحو العربي؛ حيث بدأت بأبي الأسود الدُؤَلِيّ ت(٦٩ هـ) فـ"**كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها**"[٢]، ثمّ تطور على يدّ ابن أبي إسحاق ت١١٧هـ)؛ الذي ولعَ بالقياس؛ فـ"**كان أول من مدّ القياس والعلل، و..كان أشد تجريدًا له**"[٣]؛ وكان سبب هذا الظهور المبكر للقياس في الدرس اللغوي العربي منذ هذه المرحلة للعلاقة الوثيقة التي ربطت الدراسات اللغوية بالعلوم الإسلامية[٤]؛ فلما كان القياس معتبرًا في الشرع كان اعتباره في دراسات اللغة من باب أوْلى؛ لأنها نشأت خدمةً له؛ ومن هذا المنطلق رأوا أن إنكار القياس يعني إنكار النحو؛ لأن النحو قياس كلّه[٥].

وعند تتبع تاريخ البحث اللغوي عند العرب فسنجد أن ثمة ثلاثة اتجاهات بارزة:

أ- اتجاه "**القياس المقيد**"؛ وتمثل في مدرسة البصرة؛ التي تقيّدت بالقياس على المطرد الغالب في السماع[٦]، وقد أرجع بعض الباحثين إلى هذه المدرسة نشأة القياس قبل أن يظهر في محيط الدراسة اللغوية بعد ذلك[٧].

---

(١) ينظر: د. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص٥٥.

(٢) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، (القاهرة، مصر:دار الفكر العربي، وبيروت، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١٤٠٦هـ)، ٤٩/١.

(٣) ينظر: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، ١٦٥/٢، والسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **بغية الوعاة** (بيروت- لبنان: المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، ٤٢/٢.

(٤) الأنباري، **لمع الأدلة** (بيروت، لبنان: دار الفكر، ط١٣٩١ه١٩٧١م)، ص٩٥-٩٩، والسيوطي، **نفسه**، ص٥٩-٦٠.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص٩٥.

(٦) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، **الخزانة** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ١٩٧٩م) : ١٥/١، وبرجشتراسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، **تطور الدرس النحوي** (مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، ص٢٧٠، د. حامد صادق قنيبي، **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ** (مجلة اللسان العربي العدد ٣٧ عام ١٩٩٣)، ص١٩-٢٠.

(٧) ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، ت عبد السلام هارون، **الخزانة**، ١٥/١، وبرجشتراسر، ترجمة: د. رمضان =

ب- اتجاه "**القياس المطلق**"؛ وهو اتجاه تَجَسَّمَ في مدرسة الكوفة؛ التي اتسمت بالتوسع في عملية القياس لتشمل القياس على القليل والكثير والنادر والشاذ(١)؛ فقد رُوي عن الكسائي أنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورات، ويجعله أصلًا يقيس عليه، ومنه قول الفراء في قوله تعالى: ﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾ [الأنعام:١٣٩]: "ولو نصبت (الخالص) و(الخالصة) على القطع ... والنصب في هذا الموضع قليل لا يكادون يقولون: عبد الله قائمًا فيها، ولكنه قياس"(٢)؛ ومن هنا خالفت هذه المدرسة اتجاه مدرسة البصرة في منهج تطبيق القياس، وطرق الإفادة منه.

ج- اتجاه "**إنكار القياس**"، وظهر على يد المدرسة الظاهرية التي تزعمها ابن مضاء (ت: ٥١٣هـ) متأثرًا بمذهبه الظاهريّ في العلوم الإسلامية(٣)؛ وقد ظهر هذا الاتجاه كردة فعل للإفراط وتحكيم أساليب المنطق والجدل الذي ظهرت على يد بعض متأخري النحاة؛ وقد تأثر هذه الاتجاه بقول رائد المذهب الظاهري ابن حزم الأندلسي (ت: ٤٥٦هـ)؛ حيث قال: "ومن المحال الباطل أن يكون الله يأمرنا بالقياس، أو بالتعليل، أو بالرأي، أو بالتقليد، ثمّ لا يبيّن لنا ما القياس؟ وما التعليل؟ وما الرأي؟ وكيف يكون كلّ ذلك؟ وعلى أي شيء نقيس؟ وبأي شيء نعلّل؟ ورأي من نقبل؟ ومن نقلد؟ لأن هذا تكليف بما ليس في الوسع"(٤)؛ ومن هنا قال ابن مضاء: "والعرب أمة حكيمة، فكيف تشبه شيئا بشيءٍ، وتحكم

=

عبد التواب، **تطور الدرس النحوي**، ص٢٧٠، ود. عبد العال سالم مكرم، **القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية** (الكويت: المطبعة العصرية، ط٢، ١٩٧٨م)، ص٩٢، ٩٣، ٩٤، وينظر: د. حامد صادق قنيبي، **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ** (مجلة اللسان العربي العدد ٣٧ عام ١٩٩٣)، ص١٩-٢٠.

(١) وللوقوف على أمثلة احتجاج الكوفيين بالنادر؛ ينظر: والفراء، **معاني القرآن** تحقيق: أحمد يوسف نجاتى **(دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، دون سنة الطبع)** ٤٦٥/١، وابن هشام، **مغني اللبيب** (بيروت :دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥) ٣٠٦/١ و٣١٤ و٣١٥، والسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **بغية الوعاة** (بيروت - لبنان: المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م)، ١٦٤/٢.

(٢) الفراء، **معاني القرآن** تحقيق: أحمد يوسف نجاتى **وآخرون (دار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، دون سنة الطبع)** ٣٥٨/١، وينظر: ١٤٨/٢.

(٣) ينظر: ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، د. محمد إبراهيم البنا، **الردّ على النحاة**، (القاهرة، مصر، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م)، ص٣٥-٤٠.

(٤) ابن حزم، **ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل**، تحقيق: سعيد الأفغاني (بيروت، لبنان، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٨٩ه ١٩٦٩ م)، ص٧٣.

عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع. وإذا فعل واحد من النحويين ذلك جُهِّل، ولم يُقبل قوله، فلِمَ يُنسبون إلى العرب ما يُجهِّل به بعضهم بعضًا؛ وذلك أنهم يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إذا كان حكم الأصل موجودًا في الفرع! وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل"(١).

٣.١ نشأة القياس عند الغرب:

كذلك صاحبتْ نظرية القياس الدرسَ اللغوي الغربي المعاصر منذ نشأته، على اختلاف الاتجاهات والمدارس؛ فوجدناها ظاهرةً في مجال الأصوات لدى "**النحويين الجدد**" (Neogrammairiens)(٢) الذين انطلقوا من "**قانون غريم**" (Grim)(٣).

وقد أخذت دراسةُ القياس ونقدُه حظًّا وافرًا في الساحة اللغوية عندما ظهر علم اللغة الحديث على يد اللغويّ السويسريّ "فرديناند دي سوسير" (Ferdinand de Saussure)(٤) (ت: ١٩١٣م)؛ حيث نجد القياسَ متناولًا في بابين من كتابه المشهور (Cours de linguistique Générale)، وصرّح فيهما بوجود القياس في اللغة وأكد

---

(١) ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، **الردّ على النحاة**، ١٣٤-١٣٥.

(٢) مدرسة لغوية ألمانية، تحتوي على الجماعة التي تمثل الجناح المتطور، والثوري في مجال الدرس اللغوي، ومن أهم أعلامها: ليسْكِن (Lsskien) أُوستوف (Osthoff) برغْمَان (Brugmann) بول (Paul) . ينظر: Georges Mounin, Dictionnaire de La Linguistique, p229 (والترجمة منّي) ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص١٨، ٧٧.

(٣) نسبة إلى "Jacob Grimm" مؤسس هذا القانون في عام ١٨٢٢؛ وقد قامت عليه النظرية التي أسسها وليام سْخِير "Wilhelm Schere" والتي ترى أنَّ جميع التبادلات الصوتية بمثابة قوانين عامة تسير حسب قوانين ثابتة فهي لا تتغير إلاّ باتفاق مع قوانين أخرى ينظر: Georges Mounin, **Dictionnaire de La Linguistique**, p229 (والترجمة منّي)، ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص١٨، ٧٧.

(٣) ولد في جنيف عام (١٨٥٧- ١٩١٣)م، ويعدّ هو المؤسس لعلم اللغة الحديث، ومن أهم مؤلفاته: دروس في الألسنية العامة (Cours de Linguistique Generale)، و"ملاحظات حول النظام البدائي للصوائت في اللغات الهندو-أروبية" (Memoire sur le system primitif de Voyalle dans la Langue Hindo-Eueropennes)، ينظر: جفري سامسون، **مدارس اللسانيات** (الرياض- السعودية: ط١، ١٤١٧هـ، مطبوعات جامعة الملك سعود)، ص٢٦ وما بعدها، و حنا، حسام الدين، جريس، **معجم اللسانيات الحديثة** (بيروت، لبنان مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧)، ص٣-٥، و د. محمد حسن عبد العزيز، **سوسير رائد علم اللغة الحديث** (القاهرة، مصر دار الفكر العربي)، ص١٢١-١٢٢.

أهميته وجدواه في إنماء اللغة والحفظ(١)؛ كما نجد أنه تطرق من خلالهما إلى تعريف القياس قائلًا: "صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى، طبقًا لقاعدة معلومة"(٢)، ثم استمرت نظرية القياس تنمو في بساط البحث اللغوي الغربي؛ وكان ممن تطرقوا إلى تعريفه: "فندريس"(٣) تلميذ دي سوسير، و"جُورْج مُونِين" (G. Mounin)(٤).

٢. أبعاد القياس:

١.٢ أبعاد القياس عند العرب:

لفظ "**القياس**" في الأصل هو "**تقدير شيء بشيء**"(٥)، لكن استعاره اللغويون العرب الأوائل للدلالة على **مدى اطّراد الظواهر اللغوية المسموعة والمروية**، ثم اعتبار ما يطرد منها قواعد يُلْتَزم بها دون غيرها، وهذا ما كان عليه الأمر في وقتِ جمعِ اللغة، وبدايات الدرس النحوي، واستمر طوال القرون الثلاثة الأولى من التأليف النحوي؛ حيث بدأ بأبي الأسود الدُؤَلِيّ (ت: ٦٩ هـ)(٦) الذي كان أوّل من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها. ثمّ تطور مدلوله على يدِ ابن أبي إسحاق (ت: ١١٧هـ) ليشمل العملية العقلية الشكلية التي يتم فيها **إلحاق أمر بآخر في الحكم النحوي لجامع بينهما (العلة أو المشابهة)**؛ ومن هنا قيل عنه: "إنه كان أول من مدّ القياس والعلل، وإنه كان أشد تجريدًا له(٧).

ويفهم القياس عند العرب من مجموع تعاريف قدّمها نحاة العربية لتوضيح حقيقة القياس وتحديد أبعاده؛ وكان أشهرها(٨): تعريف ابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) "**حمل غير المنقول على**

(١) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة** (طرابلس، ليبيا: دار العربية للكتب)، ص٢٤٣-٢٥٩.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٢) جورج فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، **اللغة** (القاهرة، مصر، مكتبة الأنكلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ط١، ١٩٥٠م)، ص٢٠٥.

(٤) Georges Mounin, **Dictionnaire de La Linguistique**, p25 (والترجمة منّي) .

(٥) أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام هارون، **معجم مقاييس اللغة** (بيروت - لبنان، ط دار الفكر) (ق و س)، وينظر: علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الإبياري، **التعريفات**، ص١٨١.

(٦) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، (القاهرة، مصر:دار الفكر العربي، بيروت، لبنان :مؤسسة الكتب الثقافية، . ط ١٤٠٦هـ)، ٤٩/١.

(٧) ينظر: التقسيم الثاني من الفصل الأول من هذا البحث.

(٨) ينظر: هذه التعريفات في: ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد =

على المنقول إذا كان في معناه"، وقيل هو: "**هو عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل**"، وقيل هو: "**حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع**". وقيل هو: "**اعتبار الشيء بالشيء بجامع**".

والمهم في هذه التعاريفات وتلك المفاهيم أنها توضِّحُ الأبعاد التي رسمها العرب للقياس؛ حيث نجد فيها بعدين للقياس:

أ- البعد **الاستعمالي** (كما في التعريف الأول)؛ وسُمِي هذا النوع بـ "القياس النحوي" [1]؛ وعلى أساسه عرّف ابن جني النحو بأنه: "**انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره**... ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذ بعضهم عنها رد به إليها..."[2]؛ وهذا النوع من القياس يقوم به المتكلم؛ و يلْحظُ في اكتساب اللغة في مرحلة الطفولة.

ب- البعد **النحوي** (كما في التعريف الثاني والثالث) وسُمِيَّ بـ: "**القياس العقلي**"؛ لأنّ للعقل دورًا بارزًا في عقد المشابهة، وإقامة الصلة بين الأحكام[3]؛ وعلى أساسه عرف ابن عصفور (ت: ٦٦٣هـ) النحو بأنه "**علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ائتلف منها**"[4].

٢.٢ أبعاد القياس عند الغرب:

كان مفهوم القياس محصورًا عند "دي سوسير" (رائد علم اللغة الحديث) وتلميذه – ومن ناصرهما من المدرسة الوصفية– على البعد الأول "**القياس الاستعمالي**"؛ وعلى أساسه

=

الأفغاني، **لمع الأدلة** (بيروت-لبنان : دار الفكر، ط١٣٩١هـ-١٩٧١م)، ص٩٣، والسيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص٥٩، د. تمام حسان، **الأصول** (؟؟؟)، ص١٧٤، ود. محمد حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية** (القاهرة- مصر: دار الفكر العربي ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، ص ١٩-٢٠.

(١) ينظر: د. محمد عيد، **أصول النحو**، ص٨٣، ود. محمد حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية** (القاهرة- مصر: دار الفكر العربي ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م)، ص٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) عثمان ابن جني (أبو الفتح)، **الخصائص** (بيروت- لبنان: المكتبة العلمية) ج٤٣/١.

(٣) ينظر: د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر: عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ص٨٣.

(٤) محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى** (بيروت- لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م)، ص٢٣، السيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص٢٣.

عرف القياس بأنه: "**صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى، طبقًا لقاعدة معلومة**"[١].

وقد تبع في هذا المفهوم تلميذه "جورج فَنْدرِيسْ" الذي -بدوره- رفضَ القياس النحوي (العقلي)، وحصر القياس على "**العملية التي بها يخلق الذهنُ صيغةً أو كلمةً أو تركيبًا، تبعًا لنموذج معروف**"[٢]؛ لأن الجداول الصرفية وقواعد الإعراب في كتب النحو ليست إلاّ نماذج يطلب من التلميذ محاكاتها، ولأن النحو يحول دون القياس؛ إذ تخنق المبتكرات القياسية في مهدها ولا تستطيع الحياة[٣].

فكان ماهية القياس عند اللغويين الغرب قائمًا -حسب رأي دي سوسير- على مفهومين متباينين:

أمّا المفهوم الأول: فتمثل في دراسة عملية إبداع صيغ جديدة من أجل الوصول إلى تفسير ظاهرة القياس نفسها فكانوا -على سبيل المثال- إذا أرادوا دراسة صيغة معيّنة في اللغة الألمانية فإنهم يُفسِّرون طريقة صياغتها انطلاقًا من كلمات تامّة؛ فمثلًا يصوغون الماضي من (lachen) على منوال: (setezen: setezte)[٤].

وأمّا المفهوم الثاني: فتمثل في تحليل وإعادة بناء العناصر التي تقدّمها اللغة من أجل إدراك ومعرفة علة وجودها؛ فعند تحليل الكلمة مثلًا؛ نجدهم يُخصِّصون -أولًا- فصلًا لدراسة الجذور الأصيلة للكلمة[٥]؛ ثم فصلًا آخر لدراسة اللواحق الدالة على الماضي؛ ثمّ يعاد بعد ذلك بناء الكلمة تامّةً[٦].

٣. ضوابط القياس:

٣.١- ضوابط القياس عند العرب:

أجمع اللغويون العرب على أهمية القياس في بناء الدرس اللغوي العربي؛ فاعتبروه أصلًا

(١) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٣.

(٢) ينظر: جورج فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، اللغة، ص٢٠٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٠٥-٢٠٧.

(٤) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٢.

(٥) ويبدو الحال كذلك عند اللغويين العرب في دراساتهم النحوية وفي معاجمهم.

(٦) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٢.

من أصول أدلة النحو الإجمالية[١]، ولكنهم مع ذلك ضيقوا مفهوم القياس وقيدوه بضوابط لغوية تحول دون عبث اللغويين والنحاة؛ فارتبطت بعض تلك الضوابط بأصل القياس، وبعضها الآخر كانت متعلقة بتطبيقات القياس؛ وعلى أساس ذلك تلونت تعاريفهم للقياس، وتمخضت تطبيقاتهم له في بساط اللغة والنحو.

وقد أطلقوا على تلك الضوابط مصطلح "**أركان القياس**"؛ وهي[٢]:

أ- الضابط الأول: وجود سماع عن العرب: وعليه تُبْنَى عمليةُ القياس، ولا يعدل عنه إلى غيره عند العرب، لأنه الغاية المطلوبة في الدراسات النحوية واللغوية[٣]؛ فأي قياس لا يعاضده سماعٌ مرفوض عند العرب؛ كما صرح به إمام النحاة سيبويه[٤]، والزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)[٥]، وقطع به ابن جني في الخصائص عندما أفرد له بابا وسَمَهُ بـ: (باب تعارض السماع والقياس)، وقال فيه: "إذا تعارضا [أي السماع والقياس] نطقتَ بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه عليه"[٦]. وقال في ختام الباب: "واعلم أنّك إذا أدّاك القياس إلى شيء مّا، ثمّ سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياسٍ غيره، فَدَعْ ما كنت عليه، إلى ما هم عليه"[٧]. وبناء على هذا الضابط ردّ -وبشدة- على المبرد (ت: ٢٨٥هـ) قائلًا: "واعتراض أبي العباس في هذا الوضع إنما هو ردّ للرواية، وتحكّم على السماع بالشهوة، مجردة من النصفة"[٨]، وعليه رد ردّ ابن مالك على أبي مُحَّد الأنباري (ت: ٣٢٨هـ) في بعض المسائل النحوية[٩].

ب- عدم ورود المقيس في المسموع عن العرب: سواء كان ذلك لفظًا أو حكمًا

---

(١) ينظر: الأنباري **لمع الأدلة** (بيروت، لبنان: دار الفكر، ط١٣٩١هـ١٩٧١م)، ص٩٥-٩٩، والسيوطي، **نفسه**، ص٥٩-٦٠.

(٢) ينظر: ابن الأنباري، **نفسه**، ص٩٣، والسيوطي، **نفسه**، ص٦٠.

(٣) ينظر: ص٨٦ من هذا البحث.

(٤) سيبويه، **الكتاب** (القاهرة- مصر : مكتبة الخانجي ط ٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ص٢٠/٢.

(٥) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، **الإيضاح في علل النحو**، (بيروت- لبنان. ط٥، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)، ص٦٤.

(٦) ابن جني، **الخصائص** (بيروت- لبنان: المكتبة العلمية)، ص١١٤/١.

(٧) المصدر السابق، ص١٢٥/١.

(٤) المصدر السابق -**نفسه**.

(٩) ينظر: ابن مالك شرح **تسهيل الفوائد** (دمشق سوريا: دار القلم، .، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م)، - ١/ ١٦٩.

نحويًّا، فيلحق بما سمع عنهم إذا كان في صيغهم وأحكامهم[١].

ج- وجود شبه يجمع بين طرفي القياس (المسموع، وغير المسموع): وهذا الشبه هي الصلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه، وهو مدار صحة القياس، ولا يتحقق بتوافره.

د- النتيجة الحاصلة من عملية القياس: وهذه النتيجة هي المقصد من القياس؛ ولهذا سماه النحاة بـ"الحكم"؛ وهو إمّا واجب؛ كـ: (رفع الفاعل) أو ممنوع؛ كـ: (رفع المفعول)، أو جائز؛ كـ: (تقديم الخبر على المبتدأ في بعض المواضع)، أو قبيح؛ كـ: (دخول أل على المضارع)، أو حسن؛ كـ: (عكس القبيح).

٢.٣- ضوابط القياس عند الغرب:

كذلك ارتبط مفهوم القياس عند الغرب بضوابط لغوية؛ حيث استطعنا -من خلال تعاريفهم القياس- استخراج ثلاثة ضوابط تتفق بصفة عامّة مع ما عند العرب؛ لكنها ضوابط لونت بتطبيقات القياس عندهم، والتي تمركزت على الصيغ والقوالب دون التركيب؛ وهي:

أ- **الضابط الأول: وجود سابق للصيغة أو الوحدة** المقيس عليها.

ب- **الضابط الثاني: وجود الصيغة أو الوحدة النحوية** المبتكرة.

ج- **الضابط الثالث**: وجود العلاقة أو الشبه الواقع بين الصيغ أو الأنظمة.

(١) ينظر: تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، **المنصف** (مصر: ط١، المطبعة البهية، دون ذكر سنة النشر) ج١ص١٨٠، و أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، **الخصائص** (بيروت - لبنان: المكتبة العلمية) ٣٥٧/١-٣٧٠، السيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص٦٠، ٦٧، د. علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** (منشورات الجامعة الليبية)، ص٨٣-٨٩.

الفصل الثاني: تطبيقات القياس في الدرس اللغوي

٤. مناهج تطبيق القياس:

١.١ منهج تطبيق القياس عند العرب:

اعتمد نحاة العربية في عملية القياس على منهجين مزدوجين:

أ- **المنهج الوصفي التحليلي** (Descriptive analytical): وطبقوا هذا المنهج المزدوج في مراحل نشأة الدراسات النحوية؛ حيث ركزوا على الظواهر اللغوية المسموعة والمروية، وتحليل مدى اطّرادها؛ من أجل الوصول إلى طريق انتحاء كلام العرب ومحاكاة طرقه وأنظمته، وسمي هذا النوع: بـ: "**القياس الاستعمالي**"(١).

ب- **المنهج الاستنباطي المعياري** (Deductive Standard Approach): وطبقوا هذا المنهج على نتائج المحصلة من المنهج الأول؛ بحيث يسمح لهم باستنباط قواعد عن طريق عملية شكلية يتم فيها إلحاق الظواهر غير المسموعة بما تم سمع؛ وقد لجأ إليه العرب من أجل تقرير حكم، والتنبيه على علة ذلك الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح وسُمي هذا النوع بـ:القياس النحوي أو "القياس العقلي"(٢).

٢.١ منهج تطبيق القياس عند الغرب:

فأمّا المدرسة الوصفية الغربية فإنها انتهجت منهجًا واحدًا في عملية القياس، وهو: **المنهج الوصفي**؛ فاعتنوا بدراسة عملية إبداع صيغ جديدة؛ وذلك من أجل الوصول إلى تفسير دقيق لظاهرة القياس نفسها، وليس من أجل معرفة قوانين وضوابط إلحاق صيغة

---

(١) جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، **إنباه الرواة على أنباء النحاة، (**القاهرة، مصر: دار الفكر العربي، بيروت، لبنان: مؤسسة الكتب الثقافية، ط ١٤٠٦ه**)**، علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** (منشورات الجامعة الليبية)، ص١٣، و٨٣، د. رمضان عبد التواب، **تطور الدرس النحوي،** ص٢٠٨-٢١٠، ود. عبد العال سالم مكرم، **القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية (**الكويت: المطبعة العصرية، ط٢، ١٩٧٨م**)**، ص ٩٢ و٩٣ و٩٤، د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر: عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠ه-١٩٨٩م**)**، ص ٨٣.

(٢) ينظر: د. علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** (منشورات الجامعة الليبية)، ص ١٣، وتطور الدرس النحوي: ٢٠٨-٢١٠، ود. عبد العال سالم مكرم، **القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية (**الكويت: المطبعة العصرية، ط٢، ١٩٧٨م**)**، ص ٩٢ و٩٣ و٩٤، د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر: عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م**)**، ص ٨٣.

بأخرى، فانحصرت المدرسة الوصفية على هذا المنهج بناء على نظريتها التي رَبَطَتْ مَفهومَ القياسِ بـ: "**الكلام**" لا بـ: "**اللغة**"[(١)]؛ لأنّ كلّ إبداع من قِبَل المتكلم لا بدّ أن يُسبق بمقارنة غير واعية (لا شعورية) بين المواد المخزونة في كنْز اللغة[(٢)].

٥. مجالات تطبيق القياس في الدرس اللغوي:

١.٢ مجال تطبيق القياس عند العرب:

لجأ اللغويون العرب إلى القياس في جميع مجالات اللغة الأربعة، فطبقوا القياس في مجال الأصوات، والصرف (الصيغ)، والتركيب (النحوي) والدلالة (على خلاف بينهم).

أ- أما في مجال **الأصوات اللغوية** فقد استخدم نحاة العربية القياس كأصل من أصول استنباط قواعد الأصوات؛ فقد حكموا بقياسية غالب التبادلات الصوتية التي ترد في اللغة العربية؛ وكذلك قواعد التشكيل الصوتي؛ وكان من أهم نماذج القياس في مجال الأصوات عندهم:

- قواعد الإعلال والإبدال.
- قاعدة "تنافر الحروف يقع إذا تركب الكلام من مخارج متقاربة، وقواعد"[(٣)].
- قاعدة: "لا بد من وجود حروف الذلاقة ضمن حروف الأبنية الرباعية والخماسية"[(٤)].
- قاعدة: "مجاورة الحرف للحرف بترتيب معين بتقدّم حرف وتأخّر حرف"؛ ومن أمثلة ذلك: (النون لا تتقدّم الراء)، (الزاي لا ترد بعد الدال)، (الشين لا تأتي بعد اللام) [(٥)].

مع الإشارة إلى ما خرج عن القياس، فوصفوه بالشذوذ، والوقوف فيها على حد

(١) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٩.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) ينظر: الرماني، تحقيق: محمد خلف الله أحمد وآخرون، **رسالة النكت في إعجاز القرآن** (القاهرة، مصر، درا المعارف، ط٣ ١٩٧٦م)، ص٩٦، د. أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، (دمشق، سوريا، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٩)، ص١٢٣.

(٤) ينظر: الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي مخزومي وآخرين، **العين** (قم، إيران، دار الهجرة، ط١ ١٤٠٥ه)، د. أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، (دمشق، سوريا، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٩)، ص١٣٠.

(٥) ينظر: ف عبد الرحيم مقدمة تحقيق، **المعرب للجواليقي**، (سوريا، دمشق، درا القلم، ط١، ١٩٩٠)، ص٢٢-٢٣، د. أحمد محمد قدور، **مبادئ اللسانيات**، (دمشق، سوريا، دار الفكر، ط٢، ١٩٩٩)، ص١٣٠.

السماع[1].

ب- وأمَّا مجال **الصرف** (الكلمة المفردة)، فقد دخله القياس كذلك، بدرجة أقوى من المجال الأول؛ فألفوا فيه علما خاصا سَمَّوْهُ "**الصرف**"؛ وعرَّفُوه بأنه: "**علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب**"[2]، وفيه تطرقوا إلى مسائل متنوعة متعددة ووصفوها بالقياسية؛ كقولهم بقياسية صياغة فعل المضارع، وفعل الأمر من المصدر، وقياسية المشتقات؛ المسماة بـ: "الاشتقاق الأصغر"؛ وكذلك ذهبوا إلى قياسية كثير من أنواع الجموع، وصيغ التصغير، والنسب.

ج- وأمَّا مجال **التركيب** (النحو): فقد كان أكثر المجالات حظًّا في الدرس اللغوي، وأوفرها اهتمامًا لدى نحاة العربية إلى درجة عرف به ابن عصفور (ت: ٦٦٣هـ) النحو قائلًا: هو "**علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكامه التي ائتلف منها**"[3]؛ ومن قبله حصر الكسائي النحو على القياس؛ لأهميته في بناء قواعد اللغة؛ وذلك حين قال:

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعْ		وَبِــهِ فِي كلّ عِلْمٍ يُنْتَفَعْ[4]

د- وأما في مجال **الدلالة**: فكان أكثر المجالات بُعدًا عن القياس عند النحاة؛ لأن غالبهم كانوا ينظرون إلى أنَّ منشأَ الدِّلالة الوضعيةِ للألفاظ أمرٌ اصطلاحيٌّ اعتباطيٌّ، بخلاف ما وجدناه عند المعتزلة في القرن الثالث الهجري، وبالأخص عند عباد بن سليمان الصيمري الذي يرى أنَّ بَـيْنَ اللفظ ومدلوله صلةً طبيعيةً، وأنَّ لكل لفظ معناه الذي توحي به

(١) كما ظهر ذلك في حديثهم عن سماعية "القلب المكاني". ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، **الكتاب** (القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م)، ٣٧٧/٤، ود. محمد عبد الخالق عضيمه، **المغني في تصريف الأفعال** (مصر، القاهرة مطبعة الاستقامة، الطبعة الثانية)، ص٣٩.

(٢) الاسترباذي، **شرح الشافية ابن الحاجب** تحقيق: محمد نور حسن وآخرين، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٠٢ه ١٩٨٢)، ج١/١، وينظر: كتب الصرف.

(٣) محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ -١٩٩٧م)، ص٢٣، السيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ص٢٣.

(٤) جمال الدين القفطي، **إنباه الرواة، وبغية الوعاة** (بيروت، لبنان: ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١٤٠٦ه، ترجمة الكسائي)، ج ١٦٤/٢.

أصواته[١]، وكذلك حاول ابن دريد (ت: ٣٢١هـ) في القرن الرابع الهجري إثباتَ الصلة الطبيعية بين اللفظ ومعناه؛ حيث قال في كتابه الاشتقاق: "واعلم أن للعرب مذاهبَ في تسمية أبنائها؛ فمنها ما سّموه تفاؤلًا على أعدائهم نحو: (غالب)، (غلاب)، و... ومنها ما سمي بالسباع ترهيبًا لأعدائهم؛ نحو: (أسد)، و(ليث) و(فراس)، و(ذئب)..."[٢]. لكن العلامة ابن جني توسّط بين المذهبين؛ (مذهب الجمهور ومذهب المعتزلة)؛ حيث حاول جاهدًا إثبات العلاقة بين اللفظ والمعنى بطريقة قياسية متعلقة بالصوت قوة وضعفًا، وجهرًا وهمسًا؛ من خلال أربعة أبواب في كتابه الشهير "**الخصائص**"، وهي:

١) تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني[٣].
٢) الاشتقاق الأكبر[٤].
٣) تصاقب (أى تقارب) الألفاظ لتصاقب المعاني[٥].
٤) إمساس الألفاظ أشباه المعاني: أي وضع الألفاظ على صورة مناسبة لمعناها[٦].

لكن –رغم إدعائه أنَّ عليه أكثر كلام العرب– لم يمل إلى مذهب المعتزلة القائل بضرورة وجود علاقة بين اللفظ والمعنى؛ فقال: "هذا غور من العربية لا يُنْتَصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلًا مستهويًّا عنه"[٧].

٢.٢ مجال تطبيق القياس عند الغرب:

وأما مجال تطبيق القياس لدى الغرب، فنجدهم في ذلك على طرائق قِددًا؛ فمنهم من جعلَ جميعِ التبادلات الصوتية بمثابة قوانين عامة مطلقة على جميع الكلمات التي تحتوي على أصوات معينة، في كلّ زمان[٨]، مقررين في ذلك أن الطريقة الوحيدة لدراسة اللغة: هي

(١) السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨) ص٤٠.

(٢) ابن دريد، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي الطبعة الثالثة)، ص٥.

(٣) عثمان بن جني (أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النجار، **الخصائص (** بيروت- لبنان: المكتبة العلمية) ج١١٣/٢-١٣٣.

(٤) المصدر السابق نفسه ج١٣٣-١٣٩.

(٥) المصدر السابق نفسه ج١٤٥-١٥٢.

(٦) المصدر السابق نفسه ج١٤٢-١٦٨.

(٧) عثمان بن جني (أبو الفتح)، تحقيق: محمد علي النجار **الخصائص (** بيروت- لبنان: المكتبة العلمية) ج١٤٥/٢.

(٨) وهذه النظرية أسسها وليام سْخِير (Wilhelm Schere) أحد أعلام مدرسة النحويين الجدد، وهي: (أن التغيرات =

دراستها تاريخيا (Diachronic)[١]؛ كما كان عليه الحال عند "**النحويين الجدد**" (Neogrammairiens)[٢] الذين انطلقوا من "**قانون غريم**" (Grim)[٣]، إلى الإقرار بـ: "**أن القياس – إلى جانب التغيرات الصوتية – هو العامل الكبير المتسبب في تطور اللغات، والعملية التي تنقل بها اللغات من حال انتظام معيّن إلى أُخرى**"[٤].

وأما أصحاب الاتجاهات الوصفية (Synchronic) فلم يتطرقوا إلى القياس إلا في مجال الصرف (صيغ الكلمة المعجمة)، وأما مجال الأصوات، فلم يرد من ضمن موضوعاتهم القياسية؛ فجاءت تعريفاتهم للقياس عاريةً عن مستوى الأصوات؛ مركِّزَةً –بالدرجة الأولى– على القياس في الصيغ ؛ كما في تعريف دي سوسير القياسَ بأنه: "**صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى، طبقا لقاعدة معلومة**"[٥]، وعرفه "فندريس" بأنه "**العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لنموذج معروف**"[٦]، وكذلك نجد الأمر عند اللساني الفرنسي المعاصر "جُورْج مُونِين" (G. Mounin)؛ حيث عرَّف القياس بأنه "**العلاقة المشابهة الواقعة بين الأبنية، أو الأنظمة النحوية**"، وقال –أيضًا–: هو "العلاقة

=

الصوتية التي يمكن البرهنة عليها من خلال نصوصالتاريخ اللساني تسير حسب قوانين ثابتة فهي لا تتغير إلاّ باتفاق مع قوانين أخرى)، (Dictionnaire de La Linguistique) p229 (والترجمة منّي)، ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص ٧٧، وينظر: جفري سامسون، **مدارس اللسانيات**، ص ١٨.

(١) ينظر: ود. عبده الراجحي **النحو العربي والدرس الحديث**، ص٢٩، وسوسير رائد علم اللغة الحديث: ١٠٣.

(٢) مدرسة لغوية ألمانية، تحتوي على الجماعة التي تمثل الجناح المتطور والثوري في مجال الدرس اللغوي، ومن أهم أعلامها: ليسْكِن (Lsskien) أُوستوف (Osthoff) بِرغْمَان (Brugmann) بول (Paul) . ينظر: Georges Mounin, Dictionnaire de La Linguistique, p229 (والترجمة منّي) ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص١٨، ٧٧.

(٣) نسبة إلى "Jacob Grimm" مؤسس هذا القانون في عام ١٨٢٢؛ وقد قامت عليه النظرية التي أسسها وليام سْخِير "Wilhelm Schere" والتي ترى أنَّ جميع التبادلات الصوتية بمثابة قوانين عامة تسير حسب قوانين ثابتة فهي لا تتغير إلاّ باتفاق مع قوانين أخرى ينظر: Georges Mounin, **Dictionnaire de La Linguistique**, p229 (والترجمة منّي)، ود. محمد الحناش، **البنيوية في اللسانيات**، ص١٨، ٧٧.

(٤) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٦.

(٥) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٣.

(٦) جورج فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، **اللغة**، ص٢٠٥.

الجديدة بين وحدة مبتكرة ووحدة موجودة بالوضع من نفس النوع" [١].

وأمّا جانب التركيب (النحو) –وإن رأى دي سوسير ضرورة مراعاته في عملية القياس– فلم يُلْقِ لَهُ العناية والاهتمام؛ لتَعَذُّرِ الوصف خارج حدود الكلام؛ ولتعلق غرض القياس ("**الخلق**" و"**الإبداع**") بالكلام لا باللغة[٢]؛ حيث قال: "**إذا أردنا أن نظفر بهذه الظاهرة فعلينا أن نطلبها أوَّلا وبالذات في مجال اللفظ (الكلام) هذا، وخارج نطاق اللغة**"[٣].
وأما تلميذه فندريس، فإنه خالفه في كون القياس **الاستعمالي** تدخل التركيب ابتداءً؛ وذلك من خلال تعريف للقياس بأنه: "**العملية التي بها يخلق الذهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لنموذج معروف**"[٤]، لكنه حصر عملية القياس على الاستعمال ونفى فيها عنصر العقل أو الاستنباط (النحو).

وهذا يعني أنه يراعي جانب الاستعمال وجانب الصرف في القياس، مع إشارة طفيفة إلى جانب التركيب؛ ولهذا صرّح أن القياس أساس لكل صرف"[٥].

وفي جانب الدلالة فقد قطع دي سوسير الفرصة أمام اللسانيين الغربيين؛ مُؤَكِّدًا على "أن العلاقة بين الدال والمدلو اعتباطي"[٦]؛ ومن هنا لم يجرأ أحد من المدرسة الوصفية –حتى مجرد تفكير– إلى التفكير في القياس في دلالة الألفاظ والراكيب.

٣. *القياس* والاطراد:

١.٣ الاطراد ومفهومه في القياس عند العرب:

اشترط اللغويون العربُ الاطِّرادَ في السماع عند القياس عليه، لكن لم يكن مفهوم ذلك الاطِّراد مرتبطًا عندهم بالكمية والعدد، وإنما أن يكون منساقًا ومنسجمًا مع نظائره (عند البصريين)؛ لأنه قد يقلُّ سماع الشيء لكنهم يقيسون عليه، وقد يمتنعون عنه مع كثرته إذا خالف النظائر المطرد؛ كما فعلوا ذلك في: النسَب إلى شَنُوءَة: (شَنَئِيّ) فهو قليل؛ إذ لم يُسمع عن العرب غيره، ومع ذلك صار أصلًا يقاس عليه غيره؛ نحو: (ركوبة) و (حلوبة)

(١) Dictionnaire de La Linguistique (Georges Mounin) p 25 (الترجمة مني) .

(٢) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي وآخرين، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٤٩.

(٣) المصدر السابق نفسه، ص٢٤٩.

(٤) جورج فندريس، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، **اللغة**، ص٢٠٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق نفسه، ص٢٠٥-٢٠٧.

(٦) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص١١١.

و(قتوبة) فقيل: (رَكَبِيّ)، (حَلَبِيّ)، (قَتَبِيّ)، فوقعت عملية القياس لا من جهة الكثرة في العدد، لكم من جهة اطراد العلمية عند العرب؛ لأنهم يحذفوا لأمْرٍ واحدٍ، فيكون الحذف في حالة زيادة التغيير من باب أَوْلى؛ كما حذفوا في (الياء)، (والواو) من الأسماء تغيير آخرها، كما في: (فعيلة) و (فعولة)(١).

وأما القياس على الشاذ المخالف لنظائره فإن العرب يمتنعون عنه، ويعتبرون القياس عليه من قبيل "**التوهم**" أو "الخطأ في القياس" False Analogy ، أو "الحمل" ؛ كما نجد ذلك في إطلاقات سيبويه في الكتاب(٢)، وابن جني في الخصائص(٣) والسيوطي(٤).

٢.٣ الاطراد ومفهومه في القياس عند الغرب:

لم يجعل المدرسة الوصفية الغربية الاطراد شرطًا في عملية القياس، فرغم اعتراف "دي سوسير" بأنه يغلب فيه الاطّراد– لكنه لا يرى ذلك ملزما؛ لأن الباحث لن يتمكّن من تحديد –مُسْبقًا– المدى الذي ستستمر فيه عملية القياس؛ لأن "أشدَّ الصيغ تنوعًا وكثرة ليست دائمًا هي التي تحدث عملية القياس"(٥).

---

(١) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، **الكتاب (**القاهرة-مصر : مكتبة الخانجي ط ٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م**)**، ص٣٣٩/٣، والمبرد، **المقتضب (**قليوب، مصر: مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية**)**، ص١٣٤/٣، وابن جني، الخصائص: ١١٥/١، والسيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨هـ-١٩٩٨م**)**، ص٦٢، ٦٧.

(٢) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، **الكتاب (**القاهرة-مصر : مكتبة الخانجي ط ٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م**)**، ٦٧/١، ٤٢/٢، ١٠١/٣، ٣٥٦/٤.

(٣) عثمان ابن جني (أبو الفتح)، تح محمد علي النجار **الخصائص**(بيروت- لبنان: المكتبة العلمية) ج ٢٠٦/٣، ٢٧٧، ٢٧٩.

(٤) ينظر: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تح فؤاد علي منصور (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الأولى، ١٩٩٨) ٢/ ٤٢٨ وما بعدها.

(٥) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، دروس في الألسنية العامة، ص٢٤٥.

وعلى هذا الأساس رأى دي سوسير أن الصيغ القليلة أو الشاذة قد تُحْدِث -أيضًا- عملية القياس؛ وأن وجود كلمتين أو ثلاثة كافٍ لإنشاء صيغة عامّة تصلح للقياس عليها؛ ومثل لذلك بنموذج من اللغة الألمانية الكلاسيكية؛ حيث ألحقت الميم (m) بمضارع الأفعال الضعيفة للمتكلم المفرد؛ نحو: (Habem) (Lobom)، ونحوهما قياسًا على بعض الأفعال الشبيهة بالأفعال اليونانية المختومة بالميم (m)؛ نحو: toum وgam و stam و bim؛ فيُلاحَظ من خلال هذا التمثيل أن هذه الأفعال المختومة بـ(m) فرضت بمفردها هذه العلامة الإعرابية على حالات تصريف الأفعال الضعيفة جميعها؛ مما جعل "دي سوسير" يُقرِّر في الختام أن أهمية القياس لا تنحصر في إزالة الآثار السلبية الحادثة في أثناء التنوع الصوتي، بل يقوم القياس بتوحيد الصيغ القياسية؛ بحيث يجعل لها منهجًا عامًا ومطّردًا؛ كما في تعميم زيادة (m) على جميع الأفعال الضعيفة في الألمانية؛ يقول: "ولنلاحظ في هذا الصدد أنَّ القياس لم يطمس آثار تنوع صوتي موجود، ولكنه عمّم ضربًا من ضروب الصياغة"[1].

(١) المصدر السابق نفسه.

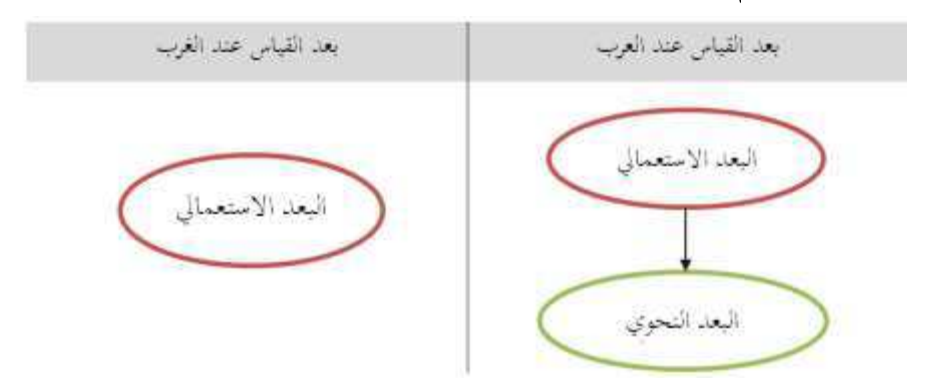
الفصل الثالث: نتيجة المقارنة بين العرب والغرب

٧. نتيجة مقارنة مفهوم القياس:

١.١ في أبعاد القياس بين العرب والغرب:

من خلال مقارنة مفهوم القياس بين مدرسة النحو العربي والمدرسة الوصفية الغربية؛ نخلص إلى القول بوجود بعدين للقياس عند العرب: في حين ركزت المدرسة الوصفية على بعد واحد:

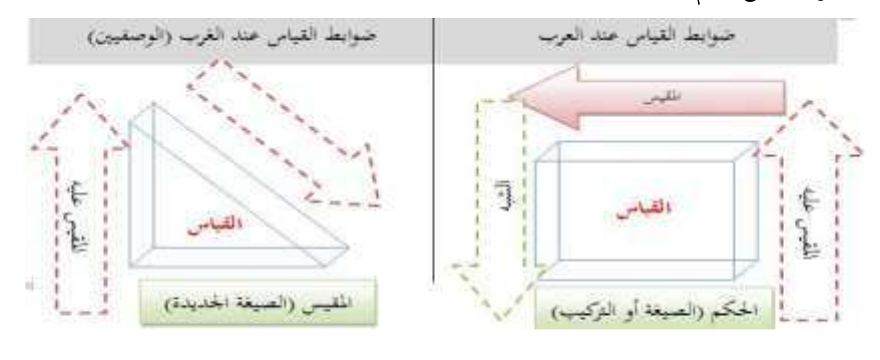
ينظر شكل رقم[١] أدناه:



٢.١ في ضوابط القياس:

للعرب في مفهوم القياس أربعة ضوابط، هي بمثابة أركان للقياس لا يتم إلا بها، في حين وجدنا أن الوصفيين لم يتقيدوا بالركن الرابع؛ -الذي كان غاية النحاة- وهو (الحكم)؛ لأن المتكلم ينطق من خلال النظم اللغوية العرفية المخزونة في ذهنه وشعوره، وليس من خلال قواعد أو أحكام نحوية:

ينظر شكل رقم [٢] أدناه:



٨. نتيجة مقارنة في تطبيقات القياس:

١.٢ مناهج تطبيق القياس:

رأينا فيما سبق –في الفصل الثاني– أن نحاة العربية –في سبيل تطبيق القياس على بساط اللغة– اعتمدوا على منهجيين مزدوجين؛ وهما منساقان من أربعة مناهج في مجال البحث اللغوي "**المنهج الوصفي**"، " **المنهج التحليلي**"، " **المنهج الاستنباطي**"، " **المنهج المعياري**"[(١)].

وأمّا النحويون الأوروبيون فقد التزموا بالمنهج الأوّل "**المنهج الوصفي**" فحسب، على عكس ما عُهد في الساحات اللّغوية قديمًا وحديثًا؛ فجاء مخالفًا عما كان لدى "**الهنود**" و"**العرب**" و"**النحو التحويلي**" المعاصر؛ حيث اعتمدوا "**المنهج التحليلي**" من أجل إعادة بناء العناصر التي تقدّمها اللغة؛ وذلك للوصول إلى قوانين توضح علة وجودها، فتُحلق بها الظواهر المشابهة لتلك العلل.

لكن فرديناند دي سوسير يرجع الاختلاف –في اختيار أحد المنهجين دون الآخر– إلى الطبيعة الغالبة في صلب كلّ مجموعة لغوية؛ حيث إن بعض المجموعات اللغوية تُشْعِر متكلميها بالأجزاء التي تتكوَّن منها الكلمة؛ كالسنسكريتية، في حين يضعف الشعور في بعض المجموعات اللغوية كالفرنسية)[(٢)] [(٣)]؛ فعلى سبيل المثال:

- فإن النحويين الأوروبيين –على سبيل المثال– إذا أرادوا دراسة صيغة معيّنة في اللغة الألمانية فإنهم يُفسِّرون طريقة صياغتها انطلاقًا من كلمات تامّة؛ فمثلًا يصوغون الماضي من (lachen) على منوال: (setezen: setezte).

- وفي المقابل نجد النحويين الهنود إذا أرادوا دراسة صيغة معيّنة في لغتهم فإنهم يقومون أولًا بتحليل الكلمة فيُخصصون فصلًا لدراسة الجذور الأصيلة للكلمة[(٤)]؛ مثل: (lach) (setz) وفصلًا آخر لدراسة اللواحق الدالة على الماضي؛ نحو: (te) (en)، ثمّ يعيدون بعد ذلك بناء الكلمة تامّة؛ ولهذا تُرتَّب الأفعال في جميع القواميس السنسكريتية ترتيبًا قائمًا على ما تقتضيه جذورها"[(٥)].

---

(١) ينظر التقسيم الأول من الفصل الثاني من هذا البحث.

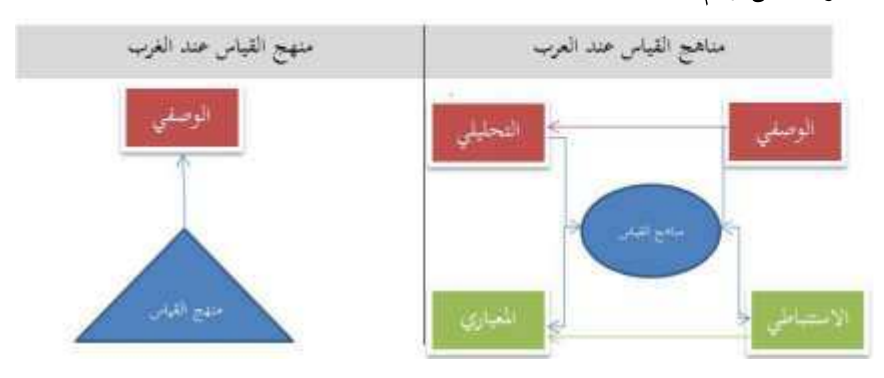
(٢) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ـنفسه.

(٤) ويبدو الحال كذلك عند اللغويين العرب في دراساتهم النحوية وفي معاجمهم.

(٥) فرديناند دي سوسير، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرون، **دروس في الألسنية العامة**، ص٢٥٢.

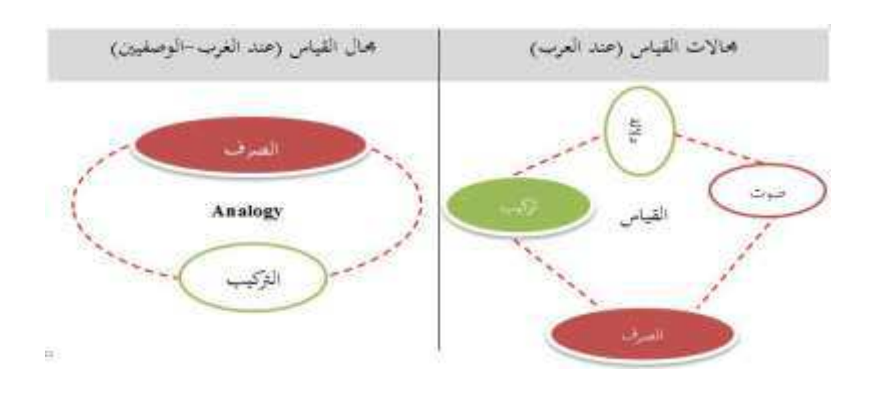
ينظر شكل رقم [٣] أدناه:



٢.٢ في مجال القياس:

عندما نرجع إلى مجالات التي يدخلها القياس عند كل من نحاة العربية والغربيين نجد أنَّ نحاة العرب تناولوا المجالات الأربعة، مع تركيزهم أولًا على مستوى الصرف (صيغ الكلمة)، ثم مستوى التركيب، ثم مستوى الأصوات، وأما الدلالة فكان فيه على نوع من الخلاف، وأمّا المنهج الوصفي العربي، فقط ركز على مجال الصرف، ومجال التركيب المتصل بالصيغ، وأما بقية المجالات فلم تلق لها العناية والاهتمام.

ينظر شكل رقم [٤] أدناه:



٩. أسئلة المناقشة:

إذا ما رجعنا قليلًا إلى ما قدمناه من مفهوم القياس وتطبيقاته عند كل من العرب والمدرسة الوصفية الغربية بزعامة فرديناند دي سوسير، فسنجد سؤالين يطرحان نفسهما:

س١ هل مفهوم القياس وتطبيقاته في الدرس النحوي العربي أكثر تناسبًا للطبيعة اللغة مما وجد في اللسانيات الوصفية في الغرب، أو العكس؟

س٢ هل كان مفهوم القياس وتطبيقاته في الدرس النحوي العربي، واللسانيات الوصفية ملونًا بتلك المعطيات اللغوية التي كانت بحوزة كلّ مجموعة لغوية، والغرض الذي من أجله قدم كل مجموعة دراساته اللغوية؟

وهذان السؤالان سوف يظهران تلقائيًّا أمام كل باحث اعتمد منهج المقارنة بين الدراسات اللغوية القديمة (الكلاسيكية) والدراسات اللسانية المعاصرة (علم اللغة الحديث).

١٠. تحليل النتيجة:

اختار مجموعة من الباحثين العرب المعاصرين من أنصار المذهب الوصفي التجريبي الإجابةَ عن السؤال الأوَّل، ورأوا أن نحاة العربية جانبوا الصواب في تطبيقاتهم للقياس؛ فوجهوا إلى منهج نحاة العربية مجموعة نقود؛ من أهمها:

١- **غموض مفهوم القياس عند النحاة:** فرأوا أنَّ النحاة الأوائل لم يحددوا معنى هذا المصطلح بدقة، وأنَّ هذا ناشئ عن خفاء حقيقة القياس عليهم؛ وعليه دعوا إلى تعريف القياس من جديد، يكون البديل الأمثل عن تعريف نحاة العربية(١).

٢- **بُعد منهج القياس في النحو العربي عن الاستقراء، وتأثره بالمنطق الأرسطي اليوناني:** **لأنّ** الاستقراء الذي ألزم النحاة أنفسهم به كان -**حسب رأيهم**- استقراءً في الصورة فقط مبنيًّا في الحقيقة على المنطق والعقل، **ممَّا** قادتهم إلى تقديم القياس على السماع والاستعمال، وإلى افتراض صيغ لا يُعقل أن تدور على لسانٍ أو يُفَكِّر في النطق بها إنسانٌ، لا لشيء إلا أنها ممكنة في القياس(٢).

---

(١) ينظر: د. عباس حسن **اللغة والنحو بين القديم والحديث** (القاهرة- مصر:ط٣، ١٩٧١م، دار المعارف)، ص١٢، ٢٢، د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ص٧٦، و د. محمد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللغة بالقاهرة**، (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٨٨)، ص١٨٢.

(٢) ينظر: د. تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة** (القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠م)، ١٤-٢٩، و د. =

٣- **اضطراب عملية القياس عند النحاة:** وأنه –رغم اتفاق النحاة على حجية القياس وأهميته في الدراسات النحوية- فقد اضطربت نظرتهم إليه اضطرابًا شديدًا؛ فيثبته بعضهم أحيانًا وينفيه آخرون، ويرى بعضهم الشاهد الواحد قياسًا، ويرى الآخر: أنه ليس كذلك، ولعدم هذه التهمة ذكروا مجموعة من أمثلة يعتقدون أنها توضح ذلك الاضطراب الذي وقع فيه النحاة في تطبيقاتهم القياس[(١)].

لكن الصحيح الذي لا مرية فيه أنَّ هذه النقود لم تَعْتَمد هي بدورها على الاستقراء الصحيح التام؛ وقد أدى إلى إصدار تُهَمٍ ظالمة في حق النحاة؛ لا يقرها أي باحث له اطلاع على التراث اللغوي العربي؛ ونجد أن أصدق رد على هذه التهمة عدم الاستقراء في منهج القياس عند النحاة ما قاله الباحث الدكتور الحمزاوي: "إنَّ الاستثناءات الموجودة في اللغة الكلاسيكية[(٢)] تسمح بأن نقرّ بأن قواعد القياس القديمة تعتمد على الاستعمال، وحتى عثرات اللسان التي كان يسميها القدامى توهّم أصالة الحرف"[(٣)].

وأمّا تهمة بناء قياس النحو العربي على المنطق الأرسطي، فهي لا تحتاج إلى ردٍّ لمن كان له أدنى إطلاعٍ على التراث اللغوي الإسلامي؛ أو حاول إعادة قراءةِ تاريخِ البحث اللغوي عند العربي، فسوف يجد بلا شكٍ أنَّها تهمة نابعةٌ عن مجرد الانتقاص من النحاة الأوائل؛ حيث استبعدوا أن يكون لابن أبي إسحاق (مؤسس القياس في النحو) أو غيره من النحاة الأوائل القدرةَ على هذا التفكير المنطقي المتسلسل إلا إذا كان مطلعًا على الفكر اليوناني أو المنطق الأرسطي.

والتاريخ اللغوي الضخم يثبت عكس ذلك؛ إذ إن المنطق الأرسطي –كما تشير الروايات التاريخية- لم يعرف في البيئة التي وضعت فيها قواعد النحو ولا في عصره؛ إذ الثابت

=

إبراهيم بيومي مدكور، **منطق أرسطو والنحو العربي**، (مجلة مجمع اللغة العربية/القاهرة، ١٩٥٣)، ٣٣٩/٧-٣٤٦، د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ص٧١، ١٠١، ود. عبده الراجحي **النحو العربي والدرس الحديث**، ص٤٨، ٧١-٧٢، عفيف دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، (بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي ١٩٧٨)، ص١٥٥.

(١) ينظر: د. محمد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م)، ص٧٣-٧٤.

(٢) أي الفصيحة أو القديمة.

(٣) الحمزاوي **أعمال مجمع اللغة بالقاهرة**، (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٨٨)، ص١٨٣-١٨٤.

لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطي كانت على يد حنين بن إسحاق (ت: ٢٦٠هـ) وتلامذته من اليونانية إلى العربية، أو من الرومية إلى العربية، وقد نَسبتْ بعضُ الروايات المضطربة أولَّ ترجمةٍ إلى عبد الله بن المقفع (ت: ١٣٩هـ)، وروايات أخرى تؤكد أن ترجمته كانت لمختصر يوناني لـ"المقولات"؛ حيث وُجدت بعض المخطوطات في جامعة القدّيس يوسف في بيروت تؤكد ذلك[١].

أضف إلى ذلك أن منهج النحاة في عرض مادتهم العلمية، وتحليلها يؤكد عدم تأثرهم بهذا المنطق؛ ولا أدل على ذلك من خلو تلك المؤلفات الأولى من التعريفات في حين تعدّ أساس العلم وغاية الفكر عند "أرسطو"[٢] كما أن التقسيمات النحوية (الفصائل النحوية) من البراهين القوية التي تبعد تأثر نشأة النحو عن المنطق الأرسطي؛ فقد قسم الكلام في النحو العربي إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف) في حين نجد أن "أرسطو" في كتابه "العبارة" قسّم الكلام إلى اسم وكلمة (يقصد بها الفعل)، ولم يتطرق إلى الحرف (الأداة) إلاّ في مؤلف آخر[٣].

وأما استدلالهم باختلاف النحاة في المسائل القياسية على وجود الاضطراب في تطبيقات القياس عند النحاة، يعدّ من أضعف الأدلة؛ لأنه لو كان مجرد الاختلاف دليلًا على الاضطراب لقلنا بالاضطراب في علم اللغة الحديث؛ إذ لا تخلو قضية من قضايا اللغة –حتى الأساسية– من وجهات نظر متباينة في تفسيرها، كما قد وجدنا الخلاف بينهم حتى في الأصول؛ حيث اختلفوا في تفسير معنى "علمية الدراسة اللغوية".

ومن هنا كانت نتيجة هذا البحث تقرّ بأن:–

– الاضطراب في مسائل القياس لا يتصل مباشرة بمنهج القياس، ولا بمفهومه لدى نحاة العربية؛ وعليه فالواجب –حينئذ– على الباحث النَزيه معالجةُ سبب هذا الغموض أو الاضطراب دون أن يحاول ردّ هذا الأصل الذي يعدّ من الأصول المهمة في النحو العربي؛ إذ لا يلزم من تجديد منهج النحو أو تيسير مادته العلمية ردّ الأساس الذي قام عليه إذا كان

(١) ينظر: ابن نديم، **الفهرست**، ص٣٠٤ –٣٠٩. القفطي، **تاريخ الحكماء**، تصنيف:أد. جوليوس ليبرت (الهند، طبعه لايبتسج سنه ١٩١٩ عربي)، ص٣٠، ٣٥. د. فريد جبر، مقدمة تحقيق، **النص الكامل لمنطق أرسطو**، (بيروت، لبنان، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٩)، ص٩-١٠. عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث، ص**٦٣-٦٤، ٦٩-٧٢.

(٢) ينظر: عبده الراجحي، **النحو العربي والدرس الحديث، ص**٦٩-٧٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق نفسه.

سليمًا؛ بل الأحرى الإفادة منه والبحث عمَّا يُعَرْقِلُه بعقل نزيه دون التأثر بروح الثورة على كل قديم أو رفض كل جديد.

– النزاهة العلمية، والمنطق اللغوي التاريخي، يقتضي الإجابة على السؤال الثاني؛ والذي هو: "**هل كان مفهوم القياس وتطبيقاته في الدرس النحوي العربي، واللسانيات الوصفية ملونًا بتلك المعطيات اللغوية التي كانت بحوزة كلّ مجموعة لغوية، والغرض الذي من أجله قدم كل مجموعة دراساته اللغوية؟**"، والجواب نعم؛ لأن غرضَ الدراسة اللغوية، وطبيعة اللغة المدروسة، والموروث الثقافي اللغوي عند كل مجموعة لغوية هي من الأمور التي تحدد بوضوح معالم البحث اللغوي، والمنهج السليم الذي يجب اتخاذه للوصول إلى الغرض المنشود؛ وعليه فقد يصح منهج ما في دراسة لغة ما لغرض معين، ولا يصح المنهج نفسه إذا اختلف الغرض، فليس هناك منهج محددّ، بل يتنوع بتنوع الغرض، والمعطيات اللغوية، وقد يتغير المنهج بالتغير الزمن؛ ولأجل هذا لم يجرؤ دي سوسير إلى الدعوة إلى إلغاء المنهج التاريخي "Diachronic"، رغم إصراره المتكرر على التفريق بينه وبين المنهج الوصفي "Synchronic" في مجال الدرس اللغوي.

فهرس المراجع

١. إبـراهيم بيـومي مـدكور، **منطـق أرسـطو والنحـو العـربي**، (مجلـة مجمـع اللغـة العربية/القاهرة، ١٩٥٣.

٢. ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن مُحَّد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، **لمع الأدلة** (بيروت – لبنان : دار الفكر، ط١٣٩١ه-١٩٧١م).

٣. ابـن جـني، عثمـان بـن جـني (أبـو الفـتح). تحقيـق: مُحَّد علـي النجـار **الخصـائص** (بيروت- لبنان: المكتبة العلمية).

٤. ابن حزم، **ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل** تحقيق: سعيد الأفغاني (بيروت، لبنان، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ ١٩٦٩).

٥. ابـن دريـد، **الإشـتقاق**، تحقيـق: عبـد السـلام مُحَّد هـارون (القـاهرة، مصـر، مكتبـة الخانجي الطبعة الثالثة).

٦. ابن فـارس أحمـد بـن زكريا أبـو الحسـن، تحيق: عبد السلام هـارون، **معجـم مقـاييس اللغة** (بيروت – لبنان، ط دار الفكر).

٧. ابـن مالـك شـرح **تسـهيل الفوائـد** (دمشـق سوريا: دار القلـم، .، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

٨. ابن مَضَاء، أحمد بن عبد الرحمن بن مُحَّد، تـح مُحَّد إبراهيم البنا، **الردّ على النحاة**، (القاهرة، مصر، دار الاعتصام، ط١، ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م).

٩. ابن هشام، **مغني اللبيب** (بيروت :دار الفكر، الطبعة السادسة، ١٩٨٥).

١٠. أحمـد مُحَّد قـدور، **مبـادئ اللسـانيات**، (دمشـق، سـوريا، دار الفكـر، ط٢، ١٩٩٩).

١١. أحمد مختار عمر، **البحث اللغوي عند العرب** (القـاهرة-مصر: عـالم الكتب، ط٦، ١٩٨٨م).

١٢. الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب** تحقيق: مُحَّد نور حسن وآخرين، (لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤٠٢هـ ١٩٨٢).

١٣. الأنباري، **لمع الأدلة** (بيروت، لبنان: دار الفكر، ط١٣٩١ه١٩٧١م).

١٤. برجشتراسر، ترجمة: رمضان عبد التواب، **تطور الدرس النحوي** (مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

١٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، ترجمة: عبد السلام هارون، **الخزانة** (مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ١٩٧٩م).

١٦. تقي الدين أحمد بن مُحَّد الشمني، **المنصف** (مصر: ط١، المطبعة البهية، دون ذكر سنة النشر).

١٧. تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة** (القاهرة، مصر، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠م).

١٨. الجرجاني، علي بن مُحَّد بن علي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، **التعريفات**.

١٩. جفري سامسون، **مدارس اللسانيات** (الرياض-السعودية: ط١، ١٤١٧ه، مطبوعات جامعة الملك سعود).

٢٠. حامد صادق قنيبي، **القياس اللغوي وتنمية الألفاظ** (مجلة اللسان العربي العدد ٣٧ عام ١٩٩٣).

٢١. حنا، حسام الدين، جريس، **معجم اللسانيات الحديثة** (بيروت، لبنان مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧).

٢٢. الخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي مخزومي وآخرين، **العين** (قم، إيران، دار الهجرة، ط١ ١٤٠٥ه).

٢٣. دي سوسير فردينانـد ، ترجمة: صالح القرمادي، وآخرين، **دروس في الألسنية العامة** (طرابلس، ليبيا: دار العربية للكتب).

٢٤. الرماني، **رسالة النكت في إعجاز القرآن** تحقيق: مُحَّد خلف الله أحمد وآخرين (القاهرة، مصر، درا المعارف، ط٣ ١٩٧٦م).

٢٥. الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس (بيروت- لبنان. ط٥، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م).

٢٦. سيبويه، **الكتاب** (القاهرة- مصر: مكتبة الخانجي ط ٣، ١٤٠٨ه- ١٩٨٨م).

٢٧. السيوطي، **الاقتراح** (بيروت- لبنان :دار الكتب العلمية، ط ١٤١٨ه- ١٩٩٨م).

٢٨. السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور (بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٩٩٨).

٢٩. السيوطي، **بغية الوعاة**، تحقيق: مُحَّد أبو الفضل إبراهيم، (بيروت- لبنان:المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

٣٠. الصبان، مُحَّد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشمونى** (بيروت - لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).

٣١. عباس حسن، **اللغة والنحو بين القديم والحديث** (القاهرة - مصر: ط٣، ١٩٧١م، دار المعارف).

٣٢. عبد الرحمن أيوب، **اللغة والتطور** (القاهرة-مصر : مطبعة الكيلاني ط١، ١٩٦٩م.

٣٣. عبد العال سالم مكرم، **القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية** (الكويت: المطبعة العصرية، ط٢، ١٩٧٨م).

٣٤. عبده الراجحي **النحو العربي والدرس الحديث** (بيروت - لبنان: دار النهضة العربية، ط٦ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

٣٥. عفيف دمشقية، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، (بيروت، لبنان، معهد الإنماء العربي ١٩٧٨).

٣٦. علي أبو المكارم، **أصول التفكير النحوي** (منشورات الجامعة الليبية).

٣٧. ف عبد الرحيم مقدمة تحقيق، **المعرب للجواليقي**، (سوريا، دمشق، درا القلم، ط١، ١٩٩٠).

٣٨. الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي (الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون ط١، وسنة الطبع).

٣٩. الفراء، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرين (الدار المصرية للتأليف والترجمة، دون ط١، سنة الطبع).

٤٠. فريد جبر، مقدمة تحقيق، **النص الكامل لمنطق أرسطو**، (بيروت، لبنان، دار الفكر اللبناني، ط١، ١٩٩٩).

٤١. فندريس جورج، تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمّد القصاص، **اللغة** (القاهرة، مصر، مكتبة الأنكلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ط١، ١٩٥٠م).

٤٢. القفطي، **تاريخ الحكماء**، تصنيف: أجوليوس ليبرت (الهند، طبعه لايبتسج سنه ١٩١٩ عربي.

٤٣. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، (القاهرة، مصر:دار الفكر العربي، و بيروت، لبنان :مؤسسة الكتب الثقافية).

٤٤. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة، وبغية الوعاة** (بيروت، لبنان: ومؤسسة الكتب الثقافية، ط ١٤٠٦هـ.).

٤٥. المبرد، **المقتضب** (قليوب، مصر: مطبوعات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية).

٤٦. محمّد الحناش، **البنيوية في اللسانيات** (دار الرشاد الحديثة، دار البيضاء-المغرب).

٤٧. محمّد حسن عبد العزيز، **القياس في اللغة العربية** (القاهرة- مصر: دار الفكر العربي ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٤٨. محمّد حسن عبد العزيز، **سوسير رائد علم اللغة الحديث** (القاهرة، مصر دار الفكر العربي).

٤٩. محمّد رشاد الحمزاوي، **أعمال مجمع اللغة بالقاهرة** (بيروت، لبنان، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى١٩٨٨).

٥٠. محمّد عبد الخالق عضيمه، **المغني في تصريف الأفعال** (مصر، القاهرة مطبعة الاستقامة، الطبعة الثانية).

٥١. محمّد عيد، **أصول النحو** (القاهرة، مصر، عالم الكتب، ط ٤، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م).

Georges Mounin, Dictionnaire de La Linguistique (والترجمة منّي).